العرب
الخميس 2020/01/09
السنة 42 العدد 11581

الإعلان عن الحكومة اللبنانية رهين التصعيد الأميركي الإيراني

الأمم المتحدة: إبقاء لبنان بلا حكومة عمل «غير مسؤول»

مؤشرات عدة توحي بأن ملف التشكيل الحكومي في لبنان أصبح رهين مآلات التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، خاصة مع عدم تسليم الثنائية الشيعية لقائمة ممثليها النهائية داخل الحكومة العتيدة، ودعوة رئيس مجلس النواب لانعقاد حكومة تصريف الأعمال.

بيروت - يعكس تأخر تشكيل حكومة في لبنان أجواء توحي بأن الأزمة باتت مرتبطة مباشرة بمآلات العقد الإقليمية التي استجدت على خلفية اغتيال قائد فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني.

وأعرب الرئيس اللبناني ميشال عون، الأربعاء، عن أمله ألّا تؤدي التطورات في المنطقة إلى أي تداعيات على الساحة اللبنانية. وقال عون، خلال استقباله وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للسلامة والأمن جيل ميشو في بيروت، إن "العمل قائم لتحصين الوضع السياسي عبر الإسراع في تأليف الحكومة والحفاظ على الأمن في الداخل وعلى طول الحدود".

ويطرح عدم تسليم حزب الله وحركة أمل الأسماء النهائية لممثليهما داخل الحكومة الجديدة، أسئلة عما إذا كانت الثنائية الشيعية ما زالت متمسكة بحكومة تكنوقراط، وبرئاسة حسان دياب، أو أن التطورات الإقليمية لاسيما تلك المتجسّدة في الرد الصاروخي الإيراني على اغتيال سليماني، ستتطلب العودة إلى حكومة سياسية، وبرئاسة شخصية سياسية.

ولبنان دون حكومة عاملة منذ استقالة سعد الحريري من منصب رئيس الوزراء في أكتوبر الماضي وسط احتجاجات تطالب بانسحاب جميع المكونات السياسية من السلطة وتشكيل حكومة تكنوقراط قادرة على إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية.

واعتبر مسؤول بارز بالأمم المتحدة في لبنان في وقت سابق، أن إبقاء لبنان دون حكومة عمل "غير مسؤول" في ضوء التطورات الإقليمية.

وتصاعدت التوترات في الشرق الأوسط بدرجة كبيرة منذ أن قتلت ضربة جوية بطائرة مسيرة أميركية القائد الإيراني البارز سليماني منسق استراتيجية إيران العسكرية في المنطقة، والتي يرتبط بها حزب الله اللبناني بشكل عضوي.

وقال يان كوبيش المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان على "تويتر"، إن "إبقاء لبنان دون حكومة تتسم بالكفاءة والمصداقية عمل غير مسؤول في ضوء التطورات في البلد والمنطقة". وأضاف، "أحث الزعماء على التحرك دون مزيد من التأخير".

ويتوقع مراقبون أن يطول انتظار تشكيل حكومة جديدة على ضوء تصريح نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي الذي قال "يجب تفعيل حكومة تصريف الأعمال لمعالجة الملفات الطارئة إلى حين تشكيل حكومة جديدة".

وترجح بعض الأوساط أن المداولات الدولية التي "رتبت" صيغة الرد الإيراني على قاعدتي عين الأسد وأربيل اللتين تضمان قوات أميركية، قد تتدخل بشكل ما لترتيب مصير الحكومة في لبنان، وأن عملية تبادل الرسائل والأوراق الجارية بين واشنطن وطهران ستجعل من لبنان ساحة يصار داخلها تظهير تفاهمات المرحلة.

وتداولت الأوساط السياسية أنباء عن أن التيار الوطني الحر يسعى لأن يحصل مع رئيس الجمهورية على الثلث المعطل، وأن وزارة الخارجية والدفاع والطاقة يجب أن تكون من حصة التيار، علماً أن هوية وزير الخارجية بالذات يعود البت فيها إلى حزب الله الذي لا يريد وزيرا لا يلتزم بدقة بسياسة الحزب وأجندته كما سياسة إيران عامة.

وعلى الرغم من تداول أسماء الوزراء السنة المحتملين إلا أن اللائحة ليست نهائية ويراد لها أن تتوخى دقة التمثيل المناطقي بين بيروت والشمال وإقليم الخروب، كما أن حصة الدروز ما زالت غير محسومة بين وزير يرضي كافة التيارات السياسية للطائفة يتولى حقيبتين أو رفع الحصة الدرزية إلى وزيرين.

وقالت أنباء إن الوزير الأسبق سليمان فرنجية يطالب برفع تمثيل تياره من وزير واحد، كما كان الأمر في حكومة سعد الحريري المستقيلة إلى وزيرين.

ويشير متابعون إلى أن الاتفاق على الحصص والأسماء، بعد أن تم تجاوز العراقيل الأساسية في الأسابيع الماضية، كان يمكن تحقيقه خلال أيام قليلة، غير أن الحديث عن تأجيل قد يستغرق أسبوعا بعد اجتماع عون مع دياب في بعبدا، يوحي أن الأمر ليس لبنانيا، وأن نضوج الطبخة الحكومية بات يحتاج إلى توافقات جديدة إقليمية دولية. وقال بري إن "المرحلة تتطلّب حكومة لمّ شمل واسعة والوقت ليس للهو بشكلها".

في المقابل، أوضح مصدر سياسي مطلع أن أمر الحكومة يقرره حزب الله، ومن خلفه إيران التي ستحدد فعليا ما إذا كانت حكومة بيروت المقبلة ستكون حكومة مواجهة سياسية تتسق مع التهديدات التي أطلقها أمين عام الحزب حسن نصرالله لتحقيق هدف إخراج القوات الأميركية من المنطقة أو حكومة تقطيع المرحلة بانتظار انقشاع ضباب المرحلة الحالية.

ورأى المصدر أن الساعات التي تلت عملية الرد الإيرانية وردود الفعل الدولية عليها ما زالت غير كافية لتحديد الوجهة التي ستذهب إليها الأمور في مسألة الصراع الأميركي الإيراني.

وتشير مصادر دبلوماسية إلى أنه على بيروت أن تقرأ جيدا الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى دمشق، الثلاثاء، كما يجب أن ترصد تفاصيلها، خصوصا لجهة استقبال بوتين للرئيس السوري بشار الأسد (وليس العكس) في مقر قيادة القوات الروسية في دمشق.

وتقول المصادر إن بوتين يقول للعالم من دمشق إن "الأمر لي" في سوريا، وبالتالي فإن من يمسك بقرار سوريا يمسك أيضا بقرار لبنان، أو على الأقل له كلمة في مسار ومصير البلد، وبالتالي مسار ومصير حكومته.

> يان كوبيتش:
> **على الزعماء اللبنانيين التحرك لتشكيل حكومة من دون مزيد من التأخير**

هل كان غصن رهينة دولة

كارلوس غصن: وراء توقيفي مؤامرة بين نيسان والادعاء الياباني

بيروت - كشف الرئيس السابق لمجموعة رينو - نيسان، اللبناني كارلوس غصن، الأربعاء، أنه "لم يكن أمامه من خيار إلا الهروب من اليابان"، لأنه "كان يعدّ مذنبا" قبل ثبوت التهم عليه في قضايا تهرب ضريبي وفساد.

وأوضح غصن في أول إطلالة إعلامية له منذ فراره المثير للجدل من اليابان، أن مؤامرة حيكت ضده بـ"تواطؤ" بين شركة "نيسان" اليابانية للسيارات التي كان يرأس مجلس إدارتها، والادعاء العام الياباني ما أدّى إلى "توقيفه الاستعراضي".

وأحدث فرار رجل الأعمال اللبناني من طوكيو، حيث كان ينتظر بدء محاكمته في أربع تهم، يدحضها ومحاموه بالكامل، صدمة واسعة في اليابان حيث كان يخضع لقيود أمنية مشددة، وكذلك في تركيا التي استقل طائراتها الخاصة للوصول من طوكيو إلى بيروت.

وقال غصن الذي يملك الجنسيتين البرازيلية والفرنسية "لست فوق القانون، وهربت من الاضطهاد السياسي، وقرار الرحيل كان القرار الأصعب الذي اتخذته في حياتي".

وأشار إلى أنه يسعى من خلال حديثه إلى تنظيف صورته أمام العالم، وتفسير ما حصل معه، وشدد على أن الاتهامات الموجهة له "مزاعم ليست صحيحة، ولا تستدعي توقيفه"، ملمحا إلى تورط مسؤولين في قضيته.

وأوضح "أنا في لبنان، وأحترم البلد والضيافة التي أُعطيت لي، ولن أقوم بأي شيء قد يؤثر سلبا على السلطات فيه، لذلك سألتزم الصمت ولن أعلن عن أي شيء يؤذي المصالح اللبنانية - اليابانية". واستطرد غصن الذي سيمثل الخميس أمام النيابة العام اللبنانية للاستماع إلى إفادته حول مضمون مذكرة اعتقال دولية أصدرتها اليابان بحقه "الواقع مختلف جدا عمّا سمعتموه.. أفكّر بكل من حاول أن يحسّن النظام القضائي غير العادل في اليابان، الذي لا يهتم بالحقيقة والحرية ومعايير العدالة".

وجرى توقيف غصن، في طوكيو في 19 نوفمبر 2018، بتهمة ارتكاب "مخالفات مالية" عندما كان رئيسا لـ"نيسان"، التي سبق أن أنقذها من الإفلاس.

ودخل غصن السجن لمدة 130 يوما، وأُفرج عنه لاحقا بكفالة، وبانتظار بدء محاكمته في أبريل 2020، حيث كان يخضع لمراقبة. وفي 2 يناير الجاري، أعلن وزير العدل اللبناني ألبرت سرحان، أن القضاء تسلم طلبا من الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول"، من أجل توقيف غصن بعد فراره نهاية الشهر الماضي من اليابان.

وقدم غصن شرحا مفصلا للدوافع التي أدت إلى اعتقاله قائلا "هناك سببان للمؤامرة عليّ، الأول أن أداء نيسان، بدأ يتدهور ويتراجع بداية 2017، أما الثاني فلأنني قررت الانسحاب من عمليات الشركة، بعد توقيعي عقدا مع ميتسوبيشي، وبتّ أملك 44 بالمئة من أسهمها، ورئيسا لها".

وأردف غصن "كنت مستعدا للتقاعد من ميتسوبيشي قبل يونيو 2018، لكن طلب مني أن أكمل العمل، ولسوء حظي قبلت العرض". وتابع "البعض فكروا أنه للتخلص من نفوذ رينو على نيسان، يجب التخلص مني، وفعلا هذا ما حصل، ونفوذ رينو لم يعد موجودا".

وردا على أحد الصحافيين، قال غصن "لم أوقّع عقدا مع نتفليكس، وهناك أساطير عدة انتشرت في الصحف، كما لن أتحدث عن كيفية خروجي من اليابان، احتراما لمن ساعدوني، وكي لا أعرضهم للخطر".

وسلط غصن الضوء خلال مؤتمر صحافي عقده بنقابة الصحافيين في بيروت، الضوء على المعاملة التي تلقاها خلال فترة توقيفه قائلا "تم تجريدي من حقوقي خلال توقيفي، وكنت في سجن انفرادي يتعارض مع القوانين الدولية والعدالة المصونة في شرع حقوق الإنسان".

وأوضح "أمضيت 130 يوما في غرفة انفرادية، لا توجد فيها نوافذ، لم أكن أعلم نهاري من ليلي، أخرج فقط 30 دقيقة في اليوم"، متابعا "كان يسمح لي بالاستحمام يومين بالأسبوع فقط، لم أحصل على الأدوية التي أحتاج إليها، ومنعت من التواصل مع عائلتي".

وأردف غصن "كنت أخضع للاستجواب 8 ساعات يوميا دون محام، وقيل لي إن المحاكمة ستستغرق 5 سنوات على الأقل، فلم يكن لدي خيارات إما الموت في اليابان أو الهروب منها".

واستطرد "كنت رهينة دولة خدمتها لمدة 17 عاما، وأعدت إحياء شركة لم يكن من الممكن إعادة إحيائها".

وتحدث غصن عن خطواته المستقبلية قائلا إنه مستعد للبقاء لفترة طويلة في لبنان، وأبدى استعدادا لوضع خدماته تحت تصرف بلده مشيرا "أنا لست رجلا سياسيا وليس لي أي طموح سياسي، ولكن إذا طلب مني أن أضع خبرتي لأخدم البلد، فأنا مستعد. ولكن ليس كسياسي.. فلا أريد وظيفة ولا أريد رتبة ولا أي شيء".

وحرص غصن خلال المؤتمر على الدفاع عن زياراته السابقة لإسرائيل قائلا إنه لم يزرها بصفته مواطنا لبنانيا، بل باعتباره رئيسا لـ"رينو".

تعنت إثيوبيا يبدد فرص نجاح مفاوضات سد النهضة

أديس أبابا - تختتم، الخميس، في أديس أبابا الجولة الرابعة والأخيرة من اجتماعات وزراء الري لكل من إثيوبيا ومصر والسودان، وممثلين عن الولايات المتحدة والبنك الدولي، لبحث إمكانية الوصول إلى توافق بشأن أزمة سد النهضة.

وتسود حالة من الترقب لما ستؤول إليه المفاوضات، ورغم التصريحات التي تبدو إيجابية إلا أن المسار الجديد الذي تم الخوض فيه برعاية أميركية، لم يحقق حتى اللحظة الهدف المنشود.

وأوضح وزير الري المصري، محمد عبدالعاطي، الأربعاء، أنه "تم تحديد المكونات الأساسية في الاجتماعات الثلاثة السابقة التي عقدت في أديس أبابا والقاهرة والخرطوم، وتتضمن مرحلة ملء سد النهضة، بما يمكّن إثيوبيا من توليد الطاقة الكهرومائية وتحقيق التنمية، واتخاذ تدابير تخفيف الجفاف الذي قد يتزامن مع فترة ملء السد، والقواعد التشغيلية العادلة والمتوازنة".

وقال إن هناك فرصة لتحقيق تقدم في اجتماع أديس أبابا الحالي للتغلب على الاختلافات، ملمحا إلى أمله في الخروج بمسودة اتفاق لملء وتشغيل السد، وأن مسؤولي الدول الثلاث جاؤوا لتبادل بعض الأفكار والمفاهيم التي تسهم في التوصل إلى اتفاق شامل وتعاوني.

وتسعى إثيوبيا إلى تمرير وثيقة أو اتفاق يجنبها الدخول في حلقة جديدة من المحادثات الصعبة، يشارك فيها طرف رابع للمساعدة في تفنيد المشكلات وتقريب وجهات النظر الفنية، ولذلك تبدي في هذه الجولة قدرا من المرونة المحسوبة لتبتعد عن الوصول إلى هذا الخيار.

ورغم حُسن النوايا الظاهر على مواقف الأطراف الثلاثة، باتت هناك صعوبة في تجاوز فكرة الطرف الرابع، منذ أن أعلنت الولايات المتحدة مشاركتها في رعاية المفاوضات في 6 نوفمبر الماضي، وسط غياب توافق واضح على النقاط الخلافية، وهي مسألة من المنتظر البت في تفاصيلها خلال اجتماع واشنطن المقرر في 13 يناير.

وتخلل الاجتماعات الثلاثة السابقة، لقاء تشاوري في واشنطن عقد في 9 ديسمبر، حضره وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوشين، ورئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، بمشاركة مسؤولي الدول الثلاث، للاطلاع على سير المفاوضات، لكن جميع اللقاءات في واشنطن أو غيرها لم تسفر عن نتائج حاسمة في القضايا العالقة، خاصة مسألتي آلية ملء سد النهضة وتشغيله.

وتداولت وسائل إعلام إثيوبية، الثلاثاء، صورا جديدة نشرتها جهات رسمية للأعمال الإنشائية في سد النهضة، مؤكدة استمرار البناء بوتيرة سريعة، ومن دون تغيير في الأولويات أو التوجهات، بما يوحي بأن الموقف الإثيوبي لن يتغير، و"العمل يدار على قدم وساق لسرعة إنجاز المشروع التنموي لخدمة الشعب الإثيوبي".

ويقول مراقبون، إن الحكومة الإثيوبية تحاول بهذه الرسالة طمأنة الرأي العام الداخلي واحتواء المخاوف المترتبة عن فشل المفاوضات واللجوء لتفعيل المادة العاشرة من اتفاق الخرطوم في مارس 2015 بالاستعانة بطرف من الخارج، وهي من وجهة النظر الإثيوبية تمثل انتصارا لرؤية القاهرة.

وقال الكاتب الأميركي، من أصول إثيوبية والمقيم في أديس أبابا، تاي سيلاسي، لـ"العرب"، "إثيوبيا لا تريد طرفا جديدا في مفاوضات سد النهضة، وكانت مرغمة على دخول الولايات المتحدة والبنك الدولي على خط المفاوضات، وتبحث عن وسيلة لتجاوز هذه العقبة".

وأضاف "دخول الرئيس الأميركي دونالد ترامب على خط الأزمة يصب سياسيا في مصلحة مصر التي سعت إلى تسييس قضية سد النهضة، وقامت بدور دبلوماسي ذكي بعد أن دوّلت الأزمة، وذهبت بها إلى موسكو على هامش القمة الروسية الأفريقية في أكتوبر الماضي، ثم طالبت بتدخل طرف رابع أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي".

ورأى أن "صراع النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة، دفع الثانية إلى اقتحام ملف السد تنفيذا لرغبة مصر، وانجرّت إثيوبيا وراء ذلك بعد أن بدا الرفض بمثابة تعنت غير مبرر".

وتسعى أديس أبابا منذ انطلاق المفاوضات مع القاهرة والخرطوم إلى التأكيد على عدم وجود ضرر على دولتي المصب، وتدفق كميات المياه التي تصل إليهما لن تنقص بشكل كبير، وترفض تحديد كمية مُلزمة.

وتشعر الحكومة الإثيوبية بأن انجراف المسألة نحو دخول أطراف أخرى يعني تعرضها لمزيد من الضغوط وانتهاك حقوقها في إدارة المياه داخل أراضيها، وذلك لن يفيد في حل الأزمة، لأنها لن تتنازل عن مشروعها التنموي العملاق، أو تغير كثيرا في خططها الفنية.

وعكست تقديرات أخيرة لمسؤولين مصريين رغبة في التهدئة وعدم الانجرار خلف الانتقادات والتصريحات العدائية أو المراوغة، وبدت متفائلة أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يلفت إلى عدم القلق في ظل وجود جدول زمني محدد يقطع الطريق على أي محاولة للمماطلة.

ويبقى الموقف السوداني الأكثر تفاؤلا مع تصريحات لوزير المياه السوداني ياسر عباس، بوجود بوادر تشير إلى اتفاق قريب وتجنب سيناريو التصعيد.

وأوضح أستاذ القانون الدولي السوداني، محمد مفرح، أن الخرطوم موقفها ثابت ولم يتغير، هي مع التنمية في إثيوبيا وضمان سلامة أمنها المائي، ولا يزال المفاوض السوداني يعتقد أن هناك فوائد من وراء بناء السد أكثر من الأضرار.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك تغيير طفيف في نبرة الحكومة تجاه سد النهضة بعد أن تعالت أصوات البعض بضرورة التأكد من وجود ضمانات للسلامة لقربه من الحدود السودانية، ولطبيعة كميات المياه المتدفقة إلى البلاد، لأن السد سيوقف فيضان النيل".

وتابع "أكثر ما يهم السودان في المفاوضات الحالية هو حسم مسألة التعامل مع سنوات الجفاف، على عكس مصر التي تهتم بمسألة إدارة السد والربط بالسد العالي في جنوبها، وقضايا فرعية أخرى تراها مهمة لأمنها المائي".

مشروع السد على قدم وساق